

Republic of Iraq

جمهورية العراق

The federal Supreme Court

المحكمة الاتحادية العليا

٢٠٠٥/١١/١٠ /اتحادية/تميز/٢٠٠٥

أعلام / ١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٢/رجب/١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٨/١٧ برئاسة القاضي الأقدم السيد احمد محمود أوجلبي وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون فس كور كيس المائونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميزان - المدعى عليه - الأول - السيد وزير العدل - إضافة لوظيفته

المدعى عليه - الثاني - السيد وزير المالية - إضافة لوظيفته

المميز عليه - المدعى - السيد محمد سالم علي بهجت الاعرجي

أدعى المدعى - المميز عليه - بالدعوى المرقمة ٢٠٠٤/١٠١ المقامة من قبله إمام محكمة القضاء الإداري انه أحيل على التقاعد بالأمر القضائي المرقم (٢٥) الصادر من مجلس القضاء الأعلى بتاريخ ٢٠٠٤/١/١٠ على إن ينفذ من ٢٠٠٣/١٢/٣١ وعدل بأمر قضائي لاحق بعدد (٨٧) في ٢٠٠٤/٢/١٠ على إن تكون الإحالة على التقاعد من تاريخ الانفكاك وتم ذلك في ٢٠٠٤/٢/١٠ بالأمر الإداري المرقم (٧٩) في ٢٠٠٤/٢/١٠ الصادر عن محكمة التمييز الاتحادية إلا إن المدعى عليه الأول - المميز - إضافة لوظيفته طالبة بإعادة المبالغ المصروفة له (الفروقات) عن الراتب ورواتب الأجازات لنهاية الخدمة مستندا الى كتاب صادر عن المدعى عليه الثاني - المميز - أضافه لوظيفته بعدد ٦٢٣٦ في ٢٠٠٤/٥/١٥ حسبما جاء بكتاب وزارة العدل المرقم ١٩٢٧ والمؤرخ ٢٠٠٤/٨/١٢ معتبرا تاريخ الإحالة على التقاعد في ٢٠٠٣/١٢/٣١ لإحتماله السن القانوني ولا يوجد سند لتأجيل الانفكاك وعليه فإن احتساب رواتب الأجازات تكون على أساس ما كان يتقاضاه في ٢٠٠٣/١٢/٣١ نظم من القرار المذكور فأيدت وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى استحقاقه للمبالغ المصروفة له لاستمراره بالخدمة لغاية تاريخ الانفكاك في ٢٠٠٤/٢/١٠ وانه مارس عمله القضائي وأصدر خلال هذه الفقرة قرارات تمس حقوق المواطنين وإن سلطة الائتلاف لم تفسح عن رأيها بعدم التمديد للخدمة إلا في ٢٠٠٤/١/٢١ لسذا فإن تأخير الانفكاك لم يكن بسبب منه،

٢٠٠٥/١١/١٠ / اتحادية/تمييز/٢٠٠٥

أعلام / ١٢

كما إن المادة ٤٥ من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ تضمنت ان رواتب الأجازات تصرف على أساس الراتب الذي كان الموظف يتقاضاه بتاريخ الإحالة، لذا يطلب دعوة المدعى عليهما إضافة لتوظيفته للمرافعة وإلغاء مطالبتهما له بإعادة المبالغ المصروفة له وتحميلها المصاريف كإلزامية. فأصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٠ حكما حضوريا بالدعوى المرقمة ٢٠٠٤/١٠١/٢٠٠٤ وقضى بإلغاء أوامر مطالبة المدعى عليهما للمدعى بفروقات الراتب والأجازات لنهاية الخدمة المصروفة له وتحميلها للمصاريف والرسوم حيث وجدت المحكمة ان تاريخ الافسك كان في ٢٠٠٤/٢/١٠ وان المطالبة لأسند لها من القانون حيث إن الفقرة ٣ من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨ نظمت حالات انفكك الموظف المحال على التقاعد. لعدم قناعة المدعى عليه الأول (وزارة العدل) بالحكم المذكور طلب وكيله نقضه بلائحته التمييزية المقدمة إلى هذه المحكمة بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١١ بعدد ١٠/اتحادية/٢٠٠٥ كما قدم وكيل المدعى عليه الثاني (وزارة المالية) لائحته التمييزية المؤرخ في ٢٠٠٥/٥/١٥ طالبا نقض الحكم المميز وقد سجل بعدد ١١/اتحادية/٢٠٠٥ .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعنين التمييزيين مقدمان ضمن المدة القانونية فقرر قبولهما شكلا ولتعلقهما بموضوع واحد قرر توحيدهما ، وندى عطف النظر الى الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون ، ذلك لأن المميز عليه المدعى قد تجاوز الثالثة والستين من العمر بعد أن مددت خدمته وفقا لقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل النافذة وأخرها تمديد خدمته إلى يوم ٢٠٠٣/١٢/٣١ ، وبذلك يكون قد أكمل السن القانونية للإحالة على التقاعد في ذلك التاريخ بموجب الأمر القضائي المرقم ٢٥/١/٥/١٠ في ٢٠٠٤/١/١٠ الصادر من مجلس القضاء والذي نص في البند الثاني على تنفيذ هذا الأمر من تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ بعد الظهور وقد عدل أمر الافسك من الوظيفة بموجب الأمر القضائي المرقم ٨٧/١/٥/١٠ في ٢٠٠٤/٢/١٠ وأعتبر من تاريخ الافسك . وأنفك من وظيفته بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠ بالأمر الإداري المرقم ٧٩ في ٢٠٠٤/٢/١٠ الصادر من محكمة التمييز وحيث أن تمتع

(يتبع ٢)

Republic of Iraq
The federal Supreme Court

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

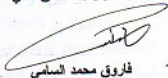
٢٠٠٥ / ١١ / ١٠ / اتحادية / تمييز /

أعلام / ١٢

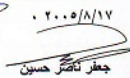
القاضي بأجازة لا يتبع من اعتباره منفكا من الوظيفة بتاريخ إكماله السن القانوني للإحالة على التقاعد وذلك لان الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون التقاعد رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ نص على انه (تحتّم إحالة الموظف على التقاعد عند إكماله أثنائه والستين من عمره) كما إن الفقرة (١) من البند أولا من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٢١ والمؤرخ ٩٨٨/١/٩ توجب فك الموظف المحال على التقاعد بسبب إكماله السن القانونية (أثنائه والستين) من العمر من وظيفته في اليوم المحدد لإكماله السن المذكور في ٦/٣٠ أو ١٢/٣١ بعد الظهور في حالة التمديد ولا يجوز تأخير اتفائه إلا في الأحوال المنصوص عليها في القرار المذكور وليس من بينها التمتع بالإجازة . كما إن مفاتحة الجهات العليا لطلب تمديد خدمة القاضي لا يكون سببا لتأخير اتفائه من الوظيفة إذا لم ترد الموافقة على التمديد قبل يوم ٢٠٠٣/١٢/٣١ ذلك فان وزارتي المالية والعدل محقتان بمطالبة المدعي المميز عليه بالمبالغ المصروفة له خطأ عن رواتب الأجازات الاعتيادية المتراكمة البالغة ١٨٠ يوما وكذلك بالرواتب المصروفة له زيادة للفترة من ٢٠٠٤/١/١ إلى ٢٠٠٤/٢/١٠ لان المدعي يعتبر محالا على التقاعد في ٢٠٠٣/١٢/٣١ وان اعتبار تاريخ الاتفكك في ٢٠٠٤/٢/١٠ غير قانوني . وعليه قرر نقض الحكم المميز وإعادة الاضبارة إلى محكمتها لإتباع ما تقدم على إن يبقى رسم التمييز تابع للنتيجة . و صدر القرار بالاتفاق في ١٢ / رجب / ١٤٢٦ هـ الموافق ٠٢٠٠٥/٨/١٧



احمد الجليلي
القاضي الاقدم



فاروق محمد السامي
عضو



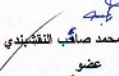
جعفر تامر حسين
عضو



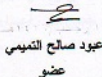
أكرم طه محمد
عضو



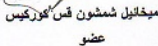
أكرم أحمد باهان
عضو



محمد صاغب النقشبندي
عضو



عبود صالح التميمي
عضو



ميخائيل شمشون قس
عضو